

سلمى موسى*

مراجعة كتاب

جنود وجواسيس ورجال دولة: طريق مصر للثورة

المؤلف: حازم قنديل.

الناشر: دار فيرسو للنشر، لندن ٢٠١٢.

عدد الصفحات: ٣٢٠ صفحة من القطع الكبير.

* باحثة بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



ديمقراطية يرعاها الجيش، من نمط نظام أتاتورك. وهكذا بين الكاتب كيف أدت الأسس التي وضعها جمال عبد الناصر لدولة المراقبة المنبجعة ضد الانقلابات، إلى قيام الدولة البوليسية المصرية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. غير أن عبد الناصر، في ترسيخه السلطة في الأجهزة الأمنية (المدنية والعسكرية) بعيداً عن الأجهزة السياسية، أسس دولة مخبرات سرعان ما ندم على تأسيسها. نتيجة لذلك، أسس عبد الناصر الاتحاد العربي الاشتراكي لسد الفجوة الأمنية - السياسية وإحكام السيطرة على القوات العسكرية.

وثمة نماذج موازية تفيد في استكمال التحليل المؤسسي الواقعي لحكومات أخرى أمنية وغير ليبرالية في خضم سياسات الحرب الباردة مثل الصين وروسيا. ويذهب قنديل بعيداً في تقويمه؛ إذ يثير البعد الفردي لعملية صنع القرارات الإستراتيجية، فيربط على سبيل المثال، بين إنشاء دولة عسكرية داخل الدولة وانهايار العلاقات الشخصية بين القائد العام للقوات المسلحة عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر. ويفعل قنديل الشيء نفسه بوضع هذه المنافسات المؤسسية الداخلية في سياقها التاريخي المشترك، كأن يعزو، على سبيل المثال، مشاركة مصر في حرب ١٩٦٧ جزئياً، إلى حاجة عبد الحكيم عامر إلى التعويض عن الأداء الكارثي للقوات المسلحة في اليمن. في حين أن المعرفة العميقة بالأحداث في فترة الحرب، توجه قراءة المرحلة المذكورة. وقد تشغل التفاصيل التاريخية الفائزة الانتباه أحياناً عن الفرضية المركزية، فيبدو التعليق على العلاقات الشخصية (ولا سيما بين السادات ورئيس الأركان سعد الدين الشاذلي، وبين ناصر وعبد الحكيم عامر) وكأنه طرفة بطبيعته، أو قائم على التخمين.

على الرغم من ذلك، يرى قنديل أن جمال عبد الناصر قد اضطر للإبقاء على مسار مصر الاستبدادي؛ مستبدلاً الدور الوقائي الطاعني للجيش بتعزيز دور الأجهزة الأمنية المدنية وقوات الشرطة شبه العسكرية. فقد كان من شأن الصراع في مصر التي شلتها الحرب ووجود معارضة تواجه عوامل أجنبية محرّضة، أن يمهّد للاستبداد. وخففت عملية نسبة الاستبداد إلى التظاهرات المناهضة للحرب غير الفعالة عام ١٩٦٨، نية عبد الناصر بشأن إحلال الديمقراطية. إلا أن المؤلف يرى على نحو مقنع أن التركيبة المؤسسية طوال العشرين عاماً السابقة جعلت عملية التحول الديمقراطي تتسم بالتحدي الشديد.

يصف حازم قنديل، عالم الاجتماع السياسي وخبير الشرق الأوسط في جامعة كامبردج، تاريخ مصر السياسي في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، بأنه يقوم على حكم ثابت "مركب ثلاثي الأضلاع" (صفحة ٣) يجمع بين الجيش والقوى الأمنية والنظام الحاكم. ويعمد قنديل إلى منظور الواقعية المؤسسية في تحليله، يفترض أن كل مؤسسة تعمل وفقاً للمصلحة الذاتية متأرجحة بين التنافس والتعاون، بهدف إخضاع المؤسسات الأخرى في نهاية المطاف.

في سرد تاريخي يبدأ عام ١٩٥٢ وينتهي عام ٢٠١٢، يُبين المؤلف أن موقف الجيش والقوى الأمنية هو الذي حسم نتيجة ثورة ٢٥ يناير. ولدى تناوله دعم الجيش النظام بوصفه متغيراً لا قيمة ثابتة، يتحدّى قنديل الاعتقاد السائد أن القوات المسلحة دعمت نظام حسني مبارك وتخلت عنه على مضض، بعدما أصبح عبئاً عليها. ويكرس كتاب **جنود وجواسيس ورجال دولة** قنديل أكاديمياً بارزاً في الربيع العربي؛ إذ تفادى نشر تحليل متسرّع وضحل، كما هي حال الكثير من النصوص التي تناولت الثورة، فصوّرت أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وكأنها استمرار لنمط تاريخي أشمل.

”

بينما كان الجيش المصري الكبير والمتشظي داخلياً، بطيء التحرك، كانت الأجهزة الأمنية حاذقة وسريعة في القضاء على احتمال نشوء ديمقراطية يرعاها الجيش، من نمط نظام أتاتورك

“

يوضح قنديل، بدءاً من عشية انقلاب ١٩٥٢، كيف هزم جمال عبد الناصر محمد نجيب وأسس دولة عسكرية؛ إذ أمّن السيطرة الشاملة على القوات المسلحة، واستقطب الجماهير، وقضى على جميع مراكز السلطة الأخرى، وطهر في غضون سنوات قليلة قاعدة قوّة الضباط الأحرار في الجيش، وأقام "شبكة موالية من المسؤولين الحكوميين ضمن بيروقراطية الدولة" (١٧صفحة). وهكذا أصبح الجيش "منبجاً ضد الانقلابات"، ونشأ الهرم المتاهة المكوّن من المخبرات والأجهزة الأمنية، والذي بات سمة للنظام السياسي الحالي في مصر (صفحة ٢٠).

وقد أسست أزمة ١٩٥٤ المسار الاستبدادي الجديد للنظام الفتّي. وبينما كان الجيش المصري الكبير والمتشظي داخلياً، بطيء التحرك، كانت الأجهزة الأمنية حاذقة وسريعة في القضاء على احتمال نشوء

أما تقييم السياسات الداخلية للسادات من منظور طبقي ملائم، والعودة إلى الفرضية المركزية للكتاب، فيأتيان ضمن سياق أكثر سلاسة؛ فقد منح السادات أيّ تحدٍّ عسكري لسلطته بإقصائه القوّات المسلحة لتتولّى مهمّات مدنية؛ مثل الإسكان، والنقل الوطني، واستصلاح الأراضي، وبذلك أبعدها عن تفويضها الرئيس بوصفها قوّات مستعدّة للقتال. إلا أنّ السادات ربّما أعاد توزيع الموارد العسكرية التي لم تعد هناك حاجة إليها في زمن السلام. لكن هذا الوضع، جعل السادات في حاجة إلى شريك في الحكم لتأمين استقرار النظام، ما أدّى إلى اعتماده على أجهزة الأمن والأجهزة السياسية؛ للسيطرة على السكّان بدعم من الشركاء الأجانب الذين سعى جمال عبد الناصر جاهداً للابتعاد عنهم.

يأتي تقييم قنديل سياسات السادات الاقتصادية الفاشلة التي أنشأت دولة مثقلة بالديون "تابعة وغير نامية، وغير صناعية ومحرورة على نحو عشوائي" (ص ١٦١) لاذعاً على نحوٍ مصيب. ولدى اعتماد المنظور النظري للمؤلف، في تحليل اضطرابات الخبز عام ١٩٧٧، يتبيّن أنّ تهميش السادات القوّات المسلحة أدّى إلى إضفاء الطابع العسكري على الشرطة لتضع حدّاً للتمرد. ثمّ اعتمدت النزعة الاستبدادية للحزب الوطني الديمقراطي على الدولة البوليسية التي رعتها وزارة الداخلية بغرض الحماية، فشكّلت سمة مستقبلية لنظام مبارك. ومهدّ قنديل لكلّ رئاسة في مصر، بوصف المشهد المؤسسي في وقت انتقال السلطة إلى الرئيس الجديد؛ فقد ورث مبارك عام ١٩٨١ قوّة بوليسية موالية وقوّات مسلّحة موالية ومهمّشة، وإن لم تكن مدحورة بعد (تنعم بصلات أغفلت غالباً بمن اغتالوا السادات)، ونخبة من رجال الأعمال ترتبط بصلات وديّة بالحزب الوطني الديمقراطي. صحيح أنّ قنديل كان دقيقاً في تصويره حسني مبارك أنّه "كان ساعياً إلى بسط الاستقرار ولم يكن مجدّداً" (ص ٢٢٠) إذ سار على خطوات السادات مع اختلاف عقائدي بسيط، إلا أنّه يبقى حريصاً على عدم إعفاء فرعون مصر الأخير من المسؤولية أو اللوم بسبب ازدياد معاناة المصري العادي في ظلّ نظام حسني مبارك.

لعلّ أكثر ادّعاءات قنديل جرأةً وإثارةً هو كشفه الفكرة الخاطئة الشائعة، أنّ القوّات المسلّحة كانت سعيدة في ظلّ حكم حسني مبارك. لقد أوضح ذلك مستخدماً الحقائق والإحصائيات الثابتة؛ فبيّن المؤلف على نحوٍ حاسم أنّه على الرغم من المزايا الإضافية الظاهرية، فقدت القوّات المسلحة عدمة الفاعلية، الكثير من الامتيازات الاجتماعية، ووجّهت لها ضربة قويّة بتخفيض الأجور وتقليص الإنفاق العسكري، وتراجع نوعية الموارد البشرية نتيجة مباشرة لسياسات حسني مبارك التعليمية والصحيّة. صحيح أنّ القوّات المسلّحة اكتسبت طابعاً مهنيّاً

يفسر قنديل التحوّلات في مراكز القوّة في زمن ثورة ١٩٧١ التصحيحية؛ إذ مهدّ نجاح السادات الطريق للدولة البوليسية المصرية التي تزامنت واتّسع سطوة وزارة الداخلية وجهاز مباحث أمن الدولة. غير أنّه يغيب على نحوٍ واضحٍ أيّ ذكرٍ للمحاولات التي أطلقها السادات لتطبيق الديمقراطية، ولو محدودة أو شكلية. فلو كان الكاتب قد أشار إلى الخطوط العريضة التي وضعها السادات للتعددية الديمقراطية بوصفها هدفاً وطنياً عقب الانفتاح، أو لو أنّه ذكر مبادرة تخفيف القيود على الإخوان المسلمين، ولو كانت شكلية، لكان أضاف مقارنة متوازنة إلى المقارنات بين رئيس مصر الثاني والرئيسين التاليين^(١).

تعدّ الفرضية المركزية، خلفيّة مؤثّرة في حرب ١٩٧٣؛ فقد كان الجيش يحتاج إلى استعادة موقع رئيس يؤهّله لشنّ حرب ناجحة ضدّ إسرائيل، ولكن من دون تمكين الضباط سياسياً. واللافت أنّ قنديل تبنّى قرار السادات بوقف الهجوم المصري في سيناء على الرغم من إنهاك القوّات الإسرائيلية، وكان ذلك القرار قد أثار الكثير من الانتقادات. فقد كان قنديل مصيباً عندما رأى أنّ الرئيس الذي خاض الحرب أراد إشعال أزمة خطيرة لتحفيز وساطة أميركية في المنطقة برعاية مصر، بدلاً من السعي لشنّ حرب شاملة. غير أنّه من الممكن الاختلاف مع النقد الشديد لقرار وقف القتال في سيناء الذي عدّ "سيء الإعداد"، و"كارثياً"، و"انتصاراً بدّته مصر" (ص ١٢٧).

تتجاهل هذه الآراء أنّ هدف السادات لم يكن على الأرجح تحقيق نصرٍ عسكري واضح، وأنّ مصر وجدت نفسها تخوض حرباً بالوكالة ضدّ الجيش الأميركي المتفوق، في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الروسية - المصرية تدهوراً لم تعهده من قبل، واخترق جيش السادات "خطّ بارليف" على الرغم من هذه القيود. ويصوّر قنديل السادات مراراً على أنّه كان مصمّماً بحزم على قلب سياسات جمال عبد الناصر، وعلى نيل حظوة الولايات المتحدة الأميركية. وكان ذلك غالباً مقابل خذلان المعسكر العربي والمصلحة الوطنية المصرية. في حين أنّه يقرّ أنّ استبدال الحماية العسكرية التي لا يعتمد عليها، مقابل الحماية الأميركية مثل إستراتيجية قوّة أحسن احتسابها. إلا أنّ المؤلف يتجاهل أنّ التوجّه نحو الولايات المتحدة قد تأثّر بـ "الانخفاض الكبير في الدعم السوفييتي"، و"الاستجابة الضعيفة" لطلب المساعدات العسكرية السوفييتية، كما سجّلها السادات^(٢).

1 Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and the Pharaoh* (Los Angeles: University of California Press, 1985), p 129.

2 Anwar El-Sadat, *In Search of Identity*, 1978, p 234,
<http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA440784>

عن الحزب الوطني الديمقراطي بعد ثلاثة أيام من بدء الاحتجاجات في محاولةٍ عقيمة لتهدئة الجماهير. وهكذا شهدت حقبة مبارك "نجاح النظام وفشل الدولة" (ص ٢١٩). وكان انهيار النظام عام ٢٠١١ النتيجة التراكمية لستة عقود من الصراع على السلطة ضمن التحالف الحاكم.

”

انطوت الإستراتيجية الأمنية غير التقليدية التي تبناها حسني مبارك على شل المجتمع برمته، بدلاً من استهداف مجموعات معينة من المعارضة

“

يوصل الفصل الذي يتناول جوهر الموضوع، أي ثورة ٢٠١١، الحجة المركزية إلى خاتمها المنطقية، وهي أن وزارة الداخلية قد عجزت عن احتواء الانتفاضة، فأرغم حسني مبارك على اللجوء إلى القوات المسلحة طالباً المساعدة. تعرّضت القوات المسلحة طويلاً للتهميش، فكانت هي من "ستحفر قبره" (ص ٢٢٦). ويرى قنديل أن قرار القوات المسلحة الوقوف في صف الشعب، هو ما حسم نتيجة الثورة. تكمن أهمية هذا الرأي في التأكيد على أن القوات المسلحة قد أدارت ظهرها لشركائها السياسيين والأمنيين بسبب عقود من الصراع المتنامي على السلطة، وليس لأن حسني مبارك أصبح عبئاً تخلت عنه القوات المسلحة قسراً، عندما بدا رحيله حتمياً. باختصار، شكّلت الانتفاضة بالنسبة إلى القوات المسلحة، فرصة ذهبية للالتفاف على منافسيها والعودة إلى القمة. وقد أشارت تقارير حديثة إلى أن الجيش صعد الضغط على مبارك؛ لكي لا يسلم السلطة إلى ابنه، وربما تأمر لإطاحة الرئيس في الأشهر التي سبقت الثورة^(٣).

غير أن مقارنة الثورة المصرية بنظيرتها التونسية مسألة أكثر تعقيداً؛ فقد لاقت الثورة التونسية صدىً إيجابياً عند المصريين لأنها مثلت بلداً عربياً دحر القمع أكثر من كونها نتيجة "انقلاب مماثل لانقلاب مصر وانقلابات أخرى في المنطقة أنشأ نظاماً تحوّل إلى دولة بوليسية" (ص ٢٢١)، وأنتج نخبةً من رجال الأعمال متماهية مع قوى أجنبية. علاوةً على ذلك، إن عدّ الجيشين المصري والتونسي مكونين من شعبين متجانسين عرقياً وطائفيّاً، يقلل من أهمية تنوع المجتمع المصري. وهناك مسألة أخرى مشكوك فيها، تكمن في الادعاء الذي ورد لاحقاً،

سطحياً، إلا أن الجهاز الأمني كبح جماح الشخصيات العسكرية البارزة، وكُلف المجنّدون بأعمالٍ وضیعة من دون أي تدريب ومن دون معدّات حديثة. وقد نشأت مظالم العسكريين من منع الولايات المتحدة مصر من عرض أيّ قوّة إقليمية، وأبقت عمداً مستوى التسلّح المصري (والعربي) دون مستوى تسلّح إسرائيل.

بعد تهميش القوات المسلحة، التفت النظام إلى جهاز الأمن المدني للحماية ولفرض السيطرة اليومية. وكان الجهاز الأمني بقيادة وزارة الداخلية ذات السمعة السيئة، وقد عُرف بـ"الإمبراطورية البيروقراطية المرعبة" (ص ١٩٤) كما صوّرها فيلم عادل إمام "الإرهاب والكباب". وقد عُهد بقمع الإسلاميين والمهمات القذرة الأخرى إلى قطاع الطرق المأجورين لتفادي توريط الشرطة، ومنها انبثقت جذور ثقافة البلطجية السائدة. إلا أن الأسوأ كمن في حصانة قوّة الأمن من العقاب مهما ارتكبت من أعمال، واتّسام العلاقة بين المواطن العادي والشرطة بالعنف. وهكذا تحوّل ضباط الأمن من أدوات للسلطة إلى السلطة نفسها. ووضع تعيين حبيب العادلي وزيراً للداخلية عام ١٩٩٧، اللمسات النهائية للدولة البوليسية بامتياز؛ إذ لوّح بقانون الطوارئ المعتمد منذ قرون، والذي يتيح للشرطة التحرك من دون مسوّغ قانوني. وتفسّر تلك الخلفية، الكراهية ضدّ الشرطة التي عبّر عنها في ٢٥ كانون الثاني / يناير، وهو اليوم الوطني للشرطة وقد جرى اختياره عمداً. ولم يكن ذلك أمراً مفاجئاً.

انطوت الإستراتيجية الأمنية غير التقليدية التي تبناها حسني مبارك على شل المجتمع برمته، بدلاً من استهداف مجموعات معينة من المعارضة. صحيح أن مبارك بذل محاولات للتضييق على الهيمنة الرأسمالية على الحزب الحاكم، إلا أن الإرث المرير الذي تركه السادات في مجال الرأسمالية الانتهازية التي ربطت الحزب الوطني الديمقراطي بعالم الأعمال. وتجسّد حكومة أحمد نظيف نخبة رجال الأعمال السياسيين التي أهملت مشاكل مصر الاجتماعية العميقة. ونتيجة لذلك، غضت الطبقة الوسطى المحرومة (والتي شعرت أولاً بالاغتراب بسبب الصدمة التي أطلقها الانفتاح) النظر عن احتمال المشاركة في الحكم في ظلّ حكم جمال مبارك وحلفائه الرأسماليين. لكن، حتّى الرأسماليون الحاكمون الذين تحوّلوا إلى سياسيين، كانوا ممتئين لقوّة الشرطة المنتشرة في كل مكان؛ فالفساد الحكومي دفع النظام إلى قبضة وزارة الداخلية. وكان الدليل على مدى تغلغل مصالح الشركات في القيادة السياسية المصرية وعدم شعبية هذا التحالف غير المقدّس، هو قرار حسني مبارك إقالة "حكومة رجال الأعمال" سيّئة السمعة" (ص ٢٢٨) وإبعاد رجل الأعمال وصاحب الشركات أحمد عزّ

3 "Egyptian Army Planned Mubarak Ouster Before the Revolution: Stratfor Report," *Alarabiya*, 28/2/2012, viewed 19/6/2013, <http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/28/197559.html>,

طالما ليسوا هم ضحاياه. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حاجة إلى الخطاب الإسلامي لنشر نفوذه وكسب الشعبية. وقد منح الإخوان القوّات المسلحة امتيازات خاصة في أوقات مفصلية مختلفة، مثل مشاريع الدساتير، ما يشير إلى أنّ جذور هذه الشراكة، ومن ثمّ انهيارها اللاحق، تتطلّب المزيد من الاستقصاء.

وردّاً على سؤال قنديل الختامي، فإنّ القيادة الإسلامية أخفقت في نهاية المطاف في التغلّب على قوات الأمن والقوات المسلحة. ولا ريب أنّ القوّات المسلحة قد نجحت في العودة إلى الحياة السياسية بدليل دورها المحوري في تنحية محمد مرسي، وتأليف الحكومة المؤقتة اللاحقة^(٥). ولكن، ماذا يعني هذا مصر اليوم؟ لقد أدّى افتقار الثورة إلى القيادة إلى نجاح الثورة. إلا أنّ هذا الافتقار نفسه ينبئ بمشهد سياسي متّسم بالفوضى. ويؤكّد قنديل أنّ المسؤولين المنتخبين مستقبلاً سيضطرونّ للخضوع لسلطة الحلف الأمني السياسي طالما بقي مأسساً. إلا أنّ أحداث تموز / يوليو ٢٠١٣ أثبتت أنّه يجب أن يدخل الشعب المصري عاملاً في معادلة مشاطرة المؤسسات والسلطة التي وضعها قنديل. إضافةً إلى ذلك، قد تمثّل حملة القمع التي أطلقها السيسي انهياراً في التحالف الأمني السياسي القديم، ما قد يعني تحوُّلاً نحو اتّحاد عسكري أمني.

مع فشل التجربة الإسلامية في الحكم، وسعي القوّات المسلحة التي استعادت نشاطها إلى استرجاع موقع بارز، وتصميم المؤسسة الأمنية التي لحق بها الخزي على أن تحتفظ باليد الطولى، يبدو مسار مصر غامضاً، ومدى تأثير الطريق الداخلي المسدود في المستوى المؤسسي. ومهما تكن النتيجة، فإنّ عدسة قنديل بشأن التنافس المؤسسي على السيطرة على النظام مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسعي الحالي للإمساك بزمام السلطة في مصر. وهكذا، تمنح هذه النظرية المعدّلة الواضحة الحافلة بالتفاصيل، تفسيراً واضحاً لمن يراقبون الوضع الحالي، ولطلّاب ثورة ٢٥ يناير، ولتاريخ المصري بصورة عامة.

أنّ متظاهري ميدان التحرير استلهموا في ثورتهم أحداث عام ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية أكثر من استلهمهم ثورتي ليبيا وسورية؛ إذ كان خطاب الربيع العربي أكثر بروزاً في الثورات من الإشارات إلى الحرب الباردة.

يمضي قنديل في وصف حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الذي بدأ بمبادرات جريئة في السياسة الخارجية، في حين بقيت الإصلاحات الداخلية بطيئة وجزئية، ما يشير، خلافاً للحجّة الرئيسة في الكتاب، إلى أنّ السلطة المطلقة والحكم قد لا يكونان هدف القوّات المسلحة. وتطوّرت سياسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة سريعاً إلى عنف عسكري - أمني منهجي ضدّ المحتجّين. ونسي المجلس أصوله المؤيِّدة للثورة. وفشل في الارتقاء إلى مستوى نموذج المرحلة الانتقالية بقيادة القوّات المسلحة عام ١٩٥٢. ويشير قنديل إلى أنّ قوّات الأمن نفسها، والتي نجت من أيّ مساءلة عن قتل المحتجّين، لم تردّد في إحداث صدع بين الجيش والشعب؛ على أمل استعادة موقعها المتميّز. إلا أنّ القراء قد يتساءلون عن سبب وقوف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى جانب قوّات الشرطة المكروهة، وعن سبب قمعه المتظاهرين بقسوة شديدة. هل كانت أيدي المجلس الأعلى للقوّات المسلحة مقيدة بسبب افتقاره إلى الخبرة السياسية، أم التخويف من الأجهزة الأمنية، أم بسبب كليهما؟

إلا أنّ الأهمّ أنّ قنديل لا يفسّر لماذا وصلت أغلبية المصريين (٨٨٪) منهم وفقاً لمؤسسة غالوب العالمية للاستطلاعات) دعم القوّات المسلحة في كانون الأول / ديسمبر^(٤). على أيّ حال كانت التجربة القصيرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحكم، عودة مؤسفة إلى معادلة القوّة التي أسّسها السادات، وحافظ عليها مبارك: "يسيطر الأمن، وينعم المساعدون السياسيون بالمنصب والثروة، في حين يتفرّج العسكر من بعد مكتوف الأيدي" (ص ٢٣٥). وقد يكون التحالف بين الإسلاميين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بمنزلة زواج مصلحة متبادلة؛ إذ يشير قنديل إلى أنّ الإسلاميين لا يعارضون أساساً الاستبداد

٥ إيمان إبراهيم، "الجيش والإخوان: صراع بقاء"، الأخبار، ٢٠١٣/٣/٢، على الرابط: